مسألة المكونات

المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.5281/zenodo.18329803

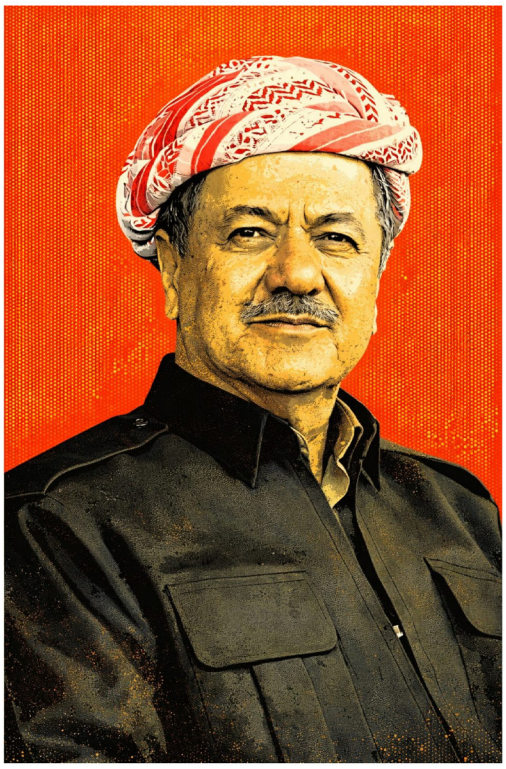

23/1/2026 | تقييم حالة

التأثير العراقي واستدعاء المكوناتية في الحالة السورية الراهنة

إبراهيم فاضل جبل

الباحث

إبراهيم فاضل كاتب وباحث عراقي، يهتم بدراسة قضايا الدولة والمواطنة وتحولات النظام السياسي في العراق المعاصر. تركز أبحاثه على تحليل بنية النظام السياسي، وإشكاليات التعدد المكوناتي، وانعكاساتها على مفاهيم الشرعية السياسية، والتمثيل، وبناء الدولة بعد عام 2003.

منصة تغيير

منصة مستقلة تسعى إلى تعزيز دور المواطن العراقي في المشاركة البناءة في رفع المبادئ الوطنية والمصالح العليا والقيم والإرث والهوية الوطنية الجامعة بالوسائل المدنية.

تعتمد المنصة الوسائل المدنية، عبر الإنتاج المعرفي، والتحليل النقدي، والمواد الصحفية، أداة للتأثير في المجال العام، وتسعى إلى خلق مساحة نقاش عقلاني ومسؤول حول قضايا الدولة، والسيادة، والعدالة، والمواطنة، وبناء المؤسسات. كما تعمل على رصد وتحليل التحولات السياسية والاجتماعية، وفتح المجال أمام أصوات شبابية وبحثية تؤمن بالتغيير عبر الفعل المدني. تعمل المنصة داخل العراق، ومنه تنطلق، ملتزمة بالاستقلالية الفكرية.

سلسلة إصدارات منصة تغيير: تقييم حالة

يندرج هذا الإصدار ضمن «مسألة المكونات»، وهو مشروع بحثي يسعى إلى تحليل وتفكيك مفهوم «المكونات» كما جرى توظيفه في الخطاب السياسي في العراق والمنطقة العربية، بوصفه إطارًا تفسيريًا لفهم أنماط السلطة والتمثيل ومصادر الشرعية، وذلك من خلال مقاربات تتجنب المعالجات التعبوية والتفسيرات الإيديولوجية.

تصميم وإخراج
ضحى محمود

جميع الحقوق محفوظة لمنصة تغيير 2026
www.tag7eer.com

المحتويات

أولًا: حديث الديمقراطية أم حديث التحاصص؟ 2

ثانيًا: انقسام دون أن يُسمّى صراحة 3

ثالثًا: العراق، سوريا.. وتعميم إقليمي 4

رابعًا: الموقف الكردي العراقي - السوري 5

خاتمة 6

دعا العراق في 14 كانون الأول 2024، في أول موقف رسمي، إلى ضرورة أن «يكون النظام في سوريا شاملاً لجميع المكونات الموجودة في سوريا (..) العملية السياسية في سوريا يجب أن تتسم بالحفاظ على حقوق السوريين وعدم اتخاذ أي سياسة إقصائية تجاه المكونات الأخرى»[1]. كما أن بغداد حينها قدمت بما تسمّى «ورقة شاملة لخطة عمل حول مستقبل سوريا» بحسب المؤتمر الصحفي لاجتماع العقبة، الذي ضم كلًّا من الأردن وتركيا ومصر. ورغم تردد المواقف الرسمية لحظة وبُعيد تغيير النظام السوري، تزامنَ الاجتماع مع اتصال هاتفي جمع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أكد فيه السوداني على «ضرورة التأسيس لمرحلة انتقالية عبر قيام عملية سياسية شاملة تضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري»[2].

تدريجيًا، توالت المواقف الرسمية العراقية وفق ذات الخطاب، بما يصعب حصرها. أي الخطاب الذي يقوم على «إدماج كافة المكونات السورية في عملية سياسية» لما بعد الأسد، انطلاقًا من تجربة العراق الخاصة وخشية من تداعيات أي فراغ أو اقتتال طائفي في سوريا على أمنه القومي. بيد أن هذه الدعوات، المستمرة حتى الآن، تُثير نقاشًا حادًا حول شكل النظام والتمثيل السياسي المنشود في سوريا، ولا سيما مخاوف استنساخ نموذج المحاصصة الذي عرفه العراق ولبنان.

من الجدير بالذكر، أن هذه الدعوات تستند في حقيقتها إلى طبيعة التمثيل الذي وضع المرجعية الفكرية والسياسية للنظام العراقي بعد إسقاط نظام صدام حسين، والذي عبّرت عنه المادة الخامسة المتعلّقة بالقرار السياسي في البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في 2002، بالنص على «إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، ومن المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين والإيزيديين والأديان السماوية الأخرى في صناعة القرار السياسي»[3]. سبق ذلك، ومنذ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، إنتاج أدبيات تتعلق بشكل نظام الحكم المطلوب، وفق مبدأ «التمثيل المكوناتي»، دون تسميتها صراحة. ثم تُوّجت تلك الجهود في «إعلان شيعة العراق» عام 2002، بعد «نضج» التصورات بشأن كيفية حكم العراق.

وبعد ترّسخ هذا المبدأ في العراق، أصبح بمثابة تجربة متخلّفة لإدارة الدولة، لكنها في الوقت ذاته، شجّعت على شيوع هذا الخطاب في المنطقة، إذ كانت الأخيرة تعرف خطاب الأقليات بشكل وآخر، لكن التجربة العراقية أضافت مصطلحًا جديدًا للباحثين عن صيغة حكم ما. وفي هذا السياق، لا يبدو غريبًا أن يتم الحديث عن «المكونات الجنوبية» في اليمن[4].

1) "نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين: طرحنا خطة شاملة للمستقبل السياسي السوري"، وزارة الخارجية العراقية، 14/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/495Kexn

2) "رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يتلقى اتصالًا هاتفيًّا من الرئيس الفرنسي"، المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 14/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/49l0glI

3) "نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن"، الجزيرة نت، 17/12/2002، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/49qfdTX

4) "مبادرة سعودية إلى "كافة المكونات الجنوبية" في اليمن"، الجبال، 3/1/2026، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/4aF7MdL

أولًا: حديث الديمقراطية أم حديث التحاصص؟

ليس جديدًا القول إن المشرق العربي، في بنيته التاريخية والاجتماعية، فضاء متنوع دينيًا وإثنيًا وثقافيًا. غير أن الجديد -والخطير في آنٍ معًا- يتمثّل في الطريقة التي يتم من خلالها تأطير هذا التنوع داخل مسارات التحوّل السياسي في عدد من بلدانه، بحيث لم تعد عمليات التحديث وبناء الدولة تُناقَش من زاوية المواطنة والمؤسسات، بل أُخضعت بصورة متزايدة لمنطق «التمكين» والتحاصص بوصفهما مدخلًا مُفترضًا لتحقيق الديمقراطية والاستقرار، ويقابلها نظام ديكتاتوري استبدادي. بمعنى، يجري الترويج لتخيّل سياسي يرى أن الحالة النقيضة للاستبداد ليست دولة المواطنين، بل «دولة المكونات». وسرعان ما تشكّل قاموس سياسي جديد، بات مألوفًا في الخطاب الرسمي والإعلامي، يتحدث عن «استحقاق المكون»، و«التمثيل العادل»، و«التوافق، والشراكة، والتوازن»، وكأن هذه المفردات، بحد ذاتها، تحمل مضمونًا ديمقراطيًا مكتملًا. وهذا انتقال من الدولة، إلى منطق الجماعات، بعبارة أخرى إلى منطق «الطوائف المتخيّلة». حيث يُعرّف المجتمع باعتباره تجمع «مكونات» متمايزة، لكل منها حق سياسي. بعد التأكيد على أن «المكون» هو الوحدة السياسية – الاجتماعية الأساسية، لا المواطن، ولا أمة المواطنين. وعليه، فإن الحديث عن الديمقراطية في هذا الإطار يغدو حديثًا ملتبسًا، إن لم يكن مضلّلًا.

في سوريا، وبعد إسقاط نظام بشار الأسد، يُرافق نقاش شكل الدولة الجديدة انطلاقًا من سؤال المواطنة والعقد الاجتماعي، دعوات إلى «عملية سياسية مكوناتية». هذا النقاش، الذي تبنّته أطراف داخلية، وإقليمية كان من أبرزها العراق، يعكس محاولة لتجنّب سيناريو مُفترض يشير إلى الاقتتال الأهلي أو الإقصاء. أي أن هذا النقاش حسم مسبقًا بديل «دولة المكونات» بعد التغيير، هو حرب أهلية وإقصاء طائفي. اللافت هنا أن سوريا، بخلاف العراق، لم تصل بعد إلى لحظة مأسسة الانقسام، بل تقف عند عتبة التحوّل. ومع ذلك، يجري التعامل مع المجتمع السوري كما لو أن انقسامه أمر مفرغ منه. وما يجمع الحالتين العراقية والسورية ليس فقط التشابه في البنية الاجتماعية، بل التشابه في اللغة السياسية المستخدمة لتبرير الحراك السياسي (رسمي في العراق، وغير رسمي في سوريا[5]). ففي الحالتين، يجري الحديث عن الديمقراطية من خلال مفردات «حقوق المكونات»، وفي نتيجتها تكريس الجماعات، لا لبناء دولة المواطنين. في العراق، أدّى هذا المسار إلى دولة عاجزة عن إنتاج سياسات عامة، ومجتمع منقسم على ذاته. وفي سوريا، يجب أن يُخشى من أن يؤدي تبني المنطق ذاته إلى مأسسة الانقسام في لحظة بناء الدولة، أي إلى تحويل لحظة الخلاص من الاستبداد إلى لحظة انقسام دائم بعد المرحلة الانتقالية الحالية.

ويمكن تقسيم أبعاد التأثير والتأثر في العلاقة السورية – العراقية بالتالي:

1) المفاهيمي: لا تنطلق الدعوات العراقية الرسمية إلى سوريا بشأن «العملية السياسية» من مراجعة نقدية لمسار

5) على الرغم من استخدام الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع مصطلح «المكون» في حديثه عن الأكراد، إلا أن هذا الخطاب لم يُترجم إلى سياسات، بل على العكس من ذلك كما يتضح في المرسوم الجمهوري الخاص بالحقوق الكردية.

ما بعد 2003، بل من افتراض ضمني يرى في «دولة المكونات» صيغة استقرار، أو على الأقل صيغة أقل كلفة من الفوضى. وبهذا المعنى، يجري تصدير التجربة العراقية كنموذج وقائي يُفترض أن يحمي سوريا من الانزلاق إلى الاقتتال.

2) **الطائفي:** يتجلى في الاستدعاءات المتكررة لثنائيات من قبيل يزيد والحسين، علي ومعاوية، أهل البيت وخصومهم. وهي ثنائيات أُخرجت من سياقها التاريخي، وأُعيد تحميلها دلالات سياسية معاصرة. وتُقدّم على أنها صراع مرتبط بإرث عقدي قديم. إضافة إلى «القلق الشيعي» في العراق مما وصف بأنه «حراك سني» بعيد إسقاط نظام الأسد، وأنه -الحراك السني- بمثابة استعادة للحكم، ومحاولة لتسويق حزب البعث مرة أخرى. مقابل ذلك، قيل إن «سعي السنة للسيطرة على الحكم في العراق هو من قبيل الأحلام غير القابلة للتحقيق»[6].

3) **الأمني:** ما يتصل بظهور تنظيم «داعش» وصعوده ثم تحوّلاته اللاحقة. فالتنظيم لم يكن ظاهرة محلية محصورة في سياق وطني بعينه، بل كان نتاجًا مركّبًا لفراغات سياسية، وانقسامات مجتمعية، وفشل بنيوي في الدولتين معًا.

ثانيًا: انقسام دون أن يُسمّى صراحة

رغم الحديث عن مستقبل سياسي جديد في سوريا، يظل شبح الانقسام الطائفي ماثلًا ما لم تُعالج رواسبه الخطابية والإيديولوجية. لقد عانت كل من سوريا والعراق خلال العقدين الماضيين من الحروب الداخلية، والتدخل الخارجي، وتصاعد التحشيد الطائفي وسياسات الهوية التي تستخدم الدين والتاريخ سلاحًا للتعبئة في الصراع على السلطة. حتى بات العنف «مشروعًا» في نظر أصحابه عبر سرديات طائفية تؤطر الآخر بوصفه عدوًا وجوديًا. هذه السرديات تستدعي اصطراع الماضي الإسلامي في توصيف الخصوم المعاصرين، بما يرسّخ عقلية حرب دينية مستمرة. إن خطورة هذا التوجّه تكمن في شحنه العواطف الجمعية وتأجيجه «الأحقاد التاريخية» بما يعمّق الشروخ المجتمعية ويجعل التسوية أكثر صعوبة، وتتحول الخصومة السياسية إلى هويّة صلبة يصعب التراجع عنها. من حيث إن الموقف العراقي والسوري (غير الرسمي) يضج بالتنابز الطائفي. من هنا، لا يبدو التحدي الحقيقي أمام سوريا -كما كان ولا يزال أمام العراق- تقنيًا أو إجرائيًا، بل مفاهيميًا بامتياز. فهل تُفهم التعددية بوصفها معطًى اجتماعيًا عفويًا أم بنية حكم؟ وعلى ما يبدو أن الإجابة على التساؤل يحسم مستقبل مسألة الدولة في المشرق العربي.

يشتغل هذا القاموس السياسي الداعي إلى «المكوناتية» بمساحة مزدوجة ومتناقضة، فعندما توحي خطابات السياسيين (حين ترفض الطائفية والمحاصصة وتمارسها في آن واحد) بأن الاشتراك في الحكم، وتقاسم المناصب، يأتي من شرعية التمثيل السياسي لـ «المكونات». فهل يعني تقاسم المناصب من منظور مذهبي

6) "تحركات سنية في العراق وسط قلق شيعي"، جريدة صيدا نت، 27/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/4q1Xitz

هو طائفية سياسية ومحاصصة، بينما من منظور «مكوناتي» هو ممارسة ديمقراطية؟ ثمّة تأرجح، بين مذهبية «المكونات»، وبين شرعية مشاركتها في الحكم بوصفها حقيقة اجتماعية. فهذا الخطاب يجعل «المكون» غير قابل للتحديد، وهذه الحركة المستمرة تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام دون أن يُسمّى انقسامًا.

ولعل محاولة الإجابة على سؤال لماذا لا يُطرح مفهوم المواطنة فعليًا؟ ذلك أن خطاب «التمثيل المكوناتي» لا يفرض نفسه بوصفه صيغة من صيغ تنظيم التعدد، بل بوصفه أفقًا وحيدًا لإدارة التحوّل السياسي. وفي مقابل ذلك، يظل مفهوم المواطنة، على الرغم من حضوره المعياري في الأدبيات الدستورية والسياسية الحديثة، حضورًا محدودًا في النقاش العملي، أو يُستدعى إنشائيًا، لا قاعدة تأسيسية يمكن أن تُشتق منها قواعد الحكم والتمثيل.

يُفهم هذا الاستبعاد، أولًا، بأنه تعبير عن صراع ضمني على مصدر الشرعية السياسية، إذ أن استبعاد المواطنة -في الغالب- يرتبط باختيار وظيفي يضمن استمرار نمط معين من توزيع السلطة، ويحول دون إعادة بناء قواعدها، وهذا النمط هو المعني بالمحاصصة وتقاسم الثروات. معطوفًا، ثانيًا، على تهديده اقتصاد الامتيازات الذي تتغذّى عليه النخب السياسية في نظام الحكم «المكوناتي». فالمواطنة، إذا أُخذت بجدية، تفرض معيارًا محايدًا لتوزيع الفرص والموارد، وهو الكفاءة، والحقوق المتساوية، والإجراءات العامة، والمساءلة. وهذا معيار يضع امتيازات النخب -التي تتأسس غالبًا على احتكار التمثيل الهوياتي- في موضع حرج.

يُضاف إلى ذلك، أن المواطنة تنطوي على مبدأ جوهري هو قابلية السلطة للمساءلة، ولا تُمنح الشرعية لمجرد «التمثيل»، بل تربطها بالأداء وبالالتزام بالقانون وبقدرة المؤسسات على إنتاج الصالح العام. بينما يتيح خطاب «المكونات» آلية دفاعية فعالة ضد المساءلة، إذ يمكن دائمًا إعادة تفسير الفشل السياسي بوصفه نتيجة «توازنات» أو «تدخل الطرف الآخر» أو أن «مركز القرار ليس بيد هذا المكون»، لا بوصفه فشلًا في إدارة الدولة.

ثالثًا: العراق، سوريا.. وتعميم إقليمي

يتبدّى حضور خطاب «المكونات» إلى لغة سياسية إقليمية آخذة في التشكّل، وتُستدعى كلما طُرح سؤال التحوّل السياسي في مجتمعات متنوعة، أو خارجة من نزاع. ولا يمكن فهم التأثير العراقي في الحالة السورية حالة معزولة، بل حلقة ضمن مسار أوسع يشير إلى تعميم تدريجي لنموذج «المكونات» كصيغة جاهزة لإدارة التعدّد في المجتمع العربي. وهذا ما يستدعي حضورًا بحثيًا، وجهدًا أكاديميًا لفهم هذا الاتجاه. إن خصوصية هذا التعميم تكمن في أنه لا يعمل عبر نقل مؤسسات أو دساتير بقدر ما يعمل عبر نقل قاموس سياسي شفهي. فالمسألة ليست استنساخًا حرفيًا لتجربة العراق بعد 2003، بل استبطانًا لمنطقها المفاهيمي، وتحويل التنوّع الاجتماعي إلى وحدات اجتماعية – سياسية، وتقديمها بوصفها الواقعية السياسية الوحيدة الممكنة.

في اليمن، يظهر بوضوح في استخدام تعبير «المكونات الجنوبية»، ضمن وحدات تفاوضية، تُقدَّم من حيث هي ممثّلة لقضية أو هوية واحدة. أما في ليبيا، فقد شاع هذا الخطاب على أنه لغة تنظيمية للصراع، ويُشار إلى قبائل أو مناطق أو تيارات على أنها «مكونات» ينبغي إشراكها في أي تسوية. وعلى الرغم من اختلاف السياق الليبي عن العراقي والسوري، إلا أن النتيجة المفاهيمية متقاربة. أما لبنان، وهي الصيغة الأقدم والأكثر رسوخًا لهذا النموذج، وإن بلغة طائفية صريحة، فالنظام الطائفي اللبناني أسّس عمليًا لنموذج تحويل الجماعات الدينية إلى وحدات سياسية دستورية، ومنحها حصصًا ثابتة في السلطة.

وما يجمع هذه الحالات هو تشابه حلّ مقترح مفاده إدارة التعدّد عبر تمثيل الجماعات، لا عبر بناء دولة المواطنة. وهذا التشابه يكشف عن تحوّل أعمق في المخيال السياسي الإقليمي، إذ بات يُنظر إلى المجتمع بوصفه تجمع هويات ينبغي موازنتها سياسيًا. وتكمن خطورة هذا التعميم في أنه يُقنّن الانقسام، ويمنح الشرعية لتمثيلات هوياتية لا تخضع لمعايير واضحة، ولا تُساءل سياسيًا.

رابعًا: الموقف الكردي العراقي – السوري

لم يكن موقف إقليم كردستان منفصلًا عن الحكومة المركزية، إذ يتشاركان الرؤية ذاتها بشأن النظام في دمشق. وكان الموقف الكردي أكثر تحديدًا في سياسته تجاه الأكراد في سوريا، وذلك بالإيحاء على صيغة من الإدارة المحلية لهم انطلاقًا من «سوريا تعددية»، فضلًا عن المشاركة في مؤتمر ضم «أكثر من 400 شخصية كوردية من سوريا وممثلون لكورد تركيا وإقليم كوردستان» وذلك لصياغة «رؤية سياسية كوردية مشتركة، تُعبّر عن إرادة جماعية ومشروع واقعي لحل عادل للقضية الكوردية في سوريا، كدولة ديموقراطية لامركزية»[7]. واستمر الموقف العراقي الكردي، على هذا المبدأ، مرتكزًا على تجربته، والدور الذي لعبه في تشكيل «العملية السياسية» في العراق قبيل وبعد 2003، والمساهمة بوضع الأسس «المكوناتية» في الدستور العراقي. إلا أن حدّة الموقف تراجعت بعد جولة تفاوضية قادها المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم باراك، في أثناء العمليات العسكرية التي أطلقتها الدولة السورية ضد تنظيم «قسد» في كانون الثاني من العام الحالي. واستضافت أربيل كلًّا من قائد التنظيم، مظلوم عبدي، وتوم باراك. وكان من أبرز مخرجات الاجتماع هو الترحيب بالمرسوم الرئاسي السوري الذي يتعلق بالحقوق المواطنية للأكراد في سوريا، ترحيبًا يبدو مشروطًا بـ «الاعتراف بالكورد كمكون أصيل» كما قال رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني[8].

بيد أن المرسوم، ومن بعده الاتفاقية التي قضت بدمج «قسد» في الدولة السورية، لم تشر إلى صيغة من هذا النوع، ذلك أن «الأصالة المكوناتية» تعني اعترافًا سياديًا بـ «المكون الكردي» بوصفه وحدة اجتماعية – سياسية يستوجب حضورًا سياسيًا كجماعة لا مواطنين[9]، وهو ما تجاوزه المرسوم. وعدّ رئيس الحزب الديمقراطي

7) "مسرور بارزاني: نريد من السلطات السورية احترام حقوق الكورد"، روداو نت، 22/5/2025، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/45dgNqY
8) "نيجيرفان بارزاني يرحّب بمرسوم الشرع حول اعتبار الكوردية "لغة وطنية""، الجبال، 17/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/4jNu9jt
9) "بنود اتفاقية وقف إطلاق النار والاندماج الكامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 18/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/3LOhOPD

الكردستاني، مسعود بارزاني، «المرسوم الذي أصدره الرئيس السوري بشأن حقوق الكورد خطوةً إيجابية للمضي في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يشكل أرضيةً يتم تعزيزها وإثراؤها بموافقة الأطراف المعنية، لكي تُبنى عليها ركائز ضمان حقوق الشعب الكوردي على أسس قانونية ودستورية»[10].

يُظهر هذا التباين بين الخطاب والترتيبات القانونية أن الموقف الكردي العراقي، على الرغم من تراجعه النسبي في غايته، لا يزال مشدودًا إلى مرجعيته التجريبية الخاصة، أي تجربة إقليم كردستان العراق بوصفها نموذجًا قابلًا للتعميم أو الاستلهام[11]. فالإقليم، الذي تشكّل في سياق دولة ضعيفة المركز بعد 2003، ينظر إلى اللامركزية والإدارة الذاتية باعتبارهما صيغة سياسية لحماية الجماعة وضمان حضورها داخل الدولة.

غير أن إسقاط هذا المنطق على الحالة السورية يتجاهل اختلاف السياقين من حيث بنية الدولة، وتاريخ تشكّل السلطة، وطبيعة الصراع، فضلًا عن لحظة الانتقال السياسي نفسها. ففي العراق، جاءت «المكوناتية» نتيجة فراغ سيادي كامل، وانهيار مؤسسات الدولة، وتدخّل خارجي مباشر في إعادة بناء النظام السياسي، ما أتاح تحويل الجماعات إلى وحدات تفاوضية سيادية شاركت في كتابة الدستور وصياغة قواعد الحكم. أما في سوريا، فإن الدولة، أعادت إنتاج مركزيتها. ومن ثم، فإن أي اعتراف سيادي بالجماعات، هو محاولة لإعادة تعريف بنية الدولة ذاتها.

خاتمة

على خلاف الحالة العراقية التي أُعيد فيها تشكيل النظام السياسي بعد 2003 على أساس برلماني توافقي أتاح تشظّي مركز القرار وتوزيعه بين الفواعل الممثّلة للجماعات الطائفية، تدخل سوريا مرحلة ما بعد التغيير في ظل بنية رئاسية مركزية، وهو اختلاف بنيوي لا يمكن تجاهله عند تقييم فرص انتقال «الخطاب المكوناتي» من مستوى اللغة السياسية إلى مستوى المأسسة الدستورية. فالنظام الرئاسي، من حيث تركيزه النسبي للسلطة التنفيذية ووحدة القرار، إن لم يتحول إلى استبداد، قد يحدّ بطبيعته من إمكان تحويل التعددية الاجتماعية إلى وحدات سياسية تفاوضية تتقاسم السلطة، على النحو الذي عرفه العراق. غير أن هذا الاحتمال، يظل مشروطًا بطبيعة الخيارات السياسية اللاحقة التي ستتخذها السلطة الانتقالية في إدارة ملفات التنوّع والاندماج.

وتكتسب الحالة الراهنة السورية أهميتها بعد المرسوم الرئاسي السوري الأخير المتعلّق بالحقوق الثقافية والمدنية للمواطنين السوريين الكرد[12]، الذي يقدّم نموذجًا دقيقًا لكيفية التعامل مع التعدد دون الوقوع في «المكوناتية». فالمرسوم، في لغته وبنيته، ينطلق من مفهوم المواطنة بوصفه أساس الانتماء والحقوق، ويعترف بالخصوصية

10)"رسالة من الرئيس بارزاني"، مسعود بارزاني (الموقع الرسمي)، 18/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/4jNuvqj

11)يكتسب ترحيب القيادة الكردية العراقية بالمرسوم الرئاسي السوري دلالة مزدوجة. فمن جهة، يعكس إدراكًا واقعيًا لصعوبة فرض نموذج «مكوناتي» صريح في سوريا. ومن جهة أخرى، يكشف استمرار استخدام تعبير «المكون الكردي الأصيل» عن محاولة إبقاء باب الاعتراف الجماعي مفتوحًا، ولو على المستوى الخطابي، تحسّبًا لإعادة التفاوض مستقبلًا حول طبيعة التمثيل السياسي والحقوق في دستور ما بعد المرحلة الانتقالية.

12)"الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بخصوص المواطنين السوريين الكرد"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 16/1/2026، شوهد في 17/1/2026، في: https://bit.ly/4qlF5aF

الثقافية واللغوية للكرد ضمن إطار الهوية الوطنية السورية الموحّدة، دون أن يمنح هذه الخصوصية صفة تمثيلية سيادية أو موقعًا تفاوضيًا في بنية السلطة. وهو بذلك يميّز بوضوح بين الاعتراف بالحقوق الثقافية و المدنية، بوصفها حقوقًا فردية وجماعية غير سيادية، وبين تحويل وحدة اجتماعية إلى «مكون» سياسي ذي امتياز دستوري أو حصة سلطوية.

تدلّ هذه المقاربة على إمكانية فتح مسار بديل لإدارة التنوّع في سوريا، يقوم على الفصل بين التعدد بوصفه حقيقة اجتماعية، و«المكوناتية» بوصفها منطق حكم. كما يظل النظام الرئاسي السوري، إذا ما اقترن بخطاب قانوني – مؤسساتي جامع، عاملًا مساعدًا على منع تمأسس «المكوناتية». فالفيصل، في نهاية المطاف، هو القدرة على تثبيت المواطنة والفعل الديمقراطي بوصفه قاعدة للشرعية، ومنع تحويل لحظة إعادة بناء الدولة إلى لحظة تأسيس لانقسام دائم.

المراجع

"نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين: طرحنا خطة شاملة للمستقبل السياسي السوري"، وزارة الخارجية العراقية، 14/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/495Kexn

"رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يتلقى اتصالًا هاتفيًّا من الرئيس الفرنسي"، المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 14/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/49l0glI

"نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن"، الجزيرة نت، 17/12/2002، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/49qfdTX

"مبادرة سعودية إلى "كافة المكونات الجنوبية" في اليمن"، الجبال، 3/1/2026، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/4aF7MdL

"تحركات سنية في العراق وسط قلق شيعي"، جريدة صيدا نت، 27/12/2024، شوهد في 4/1/2026، في: https://bit.ly/4q1Xitz

"مسرور بارزاني: نريد من السلطات السورية احترام حقوق الكورد"، روداو نت، 22/5/2025، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/45dgNqY

"نيجيرفان بارزاني يرحّب بمرسوم الشرع حول اعتبار الكوردية "لغة وطنية""، الجبال، 17/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/4jNu9jt

"بنود اتفاقية وقف إطلاق النار والاندماج الكامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 18/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/3LOhOPD

"رسالة من الرئيس بارزاني"، مسعود بارزاني (الموقع الرسمي)، 18/1/2026، شوهد في 19/1/2026، في: https://bit.ly/4jNuvqj

"الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بخصوص المواطنين السوريين الكرد"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 16/1/2026، شوهد في 17/1/2026، في: https://bit.ly/4qlF5aF